جامعة المنصورة
كلية الآداب

مَرْسُوم السُّلْطان الأشْرَف شَعْبان إلى الحُجَّاج والتُّجَّار الفِرنْج في القُدْس الشريف والصادر في شهر رجب سنة ٧٧٦هـ

"دراسة تاريخية حضارية"

إعـــداد
دكتور / عمر جمال محمد علي
مدرس التاريخ الإسلامي
كلية الآداب- جامعة سوهاج

مجـلة كلـية الآداب – جامعـة المنصـورة
العدد الخامس و الخمسون – أغسطس ٢٠١٤

مَرْسُوم السُّلْطان الأَشْرَف شَعْبان إلى الحُجَّاج والتُّجَّار الفِرنْج في القُدْس الشريف والصادر في شهر رجب سنة ٧٧٦هـ

«دراسة تاريخية حضارية»

د/ عمر جمال محمد على

نجح سلاطين المماليك في إعادة الصبغة الإسلامية إلى مدينة بيت المقدس، وترسيخ الاستقرار السياسي فيها، حيث ظلت ذات أهمية كبيرة لديهم؛ نظرًا لطبيعة المدينة الدِّينية[١]، وظهر ذلك من خلال الزيارات التي قاموا بها إلى المدينة، من تفقد أحوالها، وتقديم المساعدات المالية والعينية المختلفة، وبناء المنشآت العمرانية التي تخدم سكانها[٢]. وقد تمتع أبناء الطوائف المسيحية المحلية المختلفة بالحرية الدِّينية، وممارسة شعائرهم داخل مؤسساتهم الدِّينية، والأمر ذاتهُ بالنسبة للمسيحيين الغربيين المقيمين في بيت المقدس[٣]، حيث كان الذهاب إلى الأراضي المقدسة في الشرق من أهم رحلات الأوربيين إلى فلسطين، التي تركزت نشاطاتهم على زيارة الأماكن التي ولد فيها السيد المسيح وعاش فيها[٤].

وقد اهتمت السلطات المملوكية بزيارة الحُجَّاج الفِرنْج للأراضي المقدسة في فلسطين لأسباب سياسية واقتصادية، كان من أهم الأسباب السياسية هي: أن سياسة التسامح الدِّيني التي

(١) علي السيد علي: القُدْس في العصر المملوكي، الطبعة الأولى، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٦م، ص٢٥؛ دونالد ب. ليتل: «القُدْس تحت حكم الأيوبيين والمماليك»، بحث منشور في كتاب: القُدْس في التاريخ، حَرَّر الطَّبعة الانجليزية وَتَرجمها د. كامل جميل العسلي، سلسلة إصدارات: احتفالية الأردن بالقُدْس عاصمة للثقافة العربية، منشورات وزارة الثقافة، عمّان، ٢٠٠٩م، ص٢٢٣.

(٢) انظر: المَقْريزي(تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر، ت ٨٤٥هـ/١٤٤٢م): السُّلُوك لمَعْرِفَة دُوَلِ المُلوك، تحقيق محمد مصطفى زيادة، الطبعة الثالثة، مركز تحقيق التراث، دَار الكُتب وَالوَثَائِق القَوميَّة، القَاهرة، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦-٢٠٠٧م، ج١ق٢، ص٤٩١، ج٢ق١، ص١٧٢.

(٣) علي السيد: القُدْس في العصر المملوكي، ص٣٢-٣٣.

(٤) أحمد حطيط:«الحج الأوربي إلى النَّاصِرة في اتفاقيات الهُدَن المعقودة بين المسلمين والفِرنْج» بحث منشور في كتاب: قضايا من تاريخ المماليك السياسي والحضاري (٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م)، الطبعة الأولى، الفرات للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٣م، ص٩٨-٩٩.

أبداها سلاطين المماليك تجاه الحُجَّاج، كانت فرصة للدعاية لهم لدى الغرب الأوربي، وهو ما ظهر واضحًا من خلال المحافظة على أرواحهم وتأمينهم وحراستهم في رحلتهم وحتى عودتهم سالمين، هذا بالإضافة إلى رعايتهم للأماكن المقدسة وحفظها من التخريب. كما حرِص سلاطين المماليك على الإفادة من الناحية الاقتصادية، من خلال ما تقوم الدولة بتحصيله من رسوم جمارك وحج، هذا فضلا على ما يصحب موسم الحج من انتعاش في التعامل التجاري، مع كثرة وجود التُجَّار الأجانب في هذه الفترة في كل من مدن: يافا[٥]، التي تمتعت بشهرتها التجَّارية، باعتبارها الميناء الذي ينزل فيه الحُجَّاج في طريقهم لزيارة الأماكن المقدسة، والرملة[٦] وبيت المقدس[٧]. وكانت سفن البندقية التجارية لم يكن مرخصًا لها– إلا في حالات استثنائية– بأن تأخذ على متنها حجاجًا، غير أن التُجَّار البنادقة كانوا يستغلون فرصة مرور سفن الحُجَّاج في إرسال بعض السلع مثل السكر والقطن من خلالها، وهو ما يُعطي مؤشرًا حول حدوث بعض الصفقات التجارية هُناك[٨].

هذا وقد تضمنت الهُدَن المعقودة بين سلاطين المماليك والفِرنْج نصوصًا تكفل سلامة الحُجَّاج وتسهل أداءهم فريضة الحج إلى الأماكن المقدسة، مع توفير الإقامة المناسبة، بالإضافة إلى أنها تضمنت في بعض بنودها تأمين التُجَّار الفِرنْج المترددين على أراضي السلطنة، وتنظيم

(٥) يافا: مدينة على ساحل بحر الشام من أعمال فلسطين بين قيسارية وعَكَّا.(ياقُوت الحَمَوي:شهاب الدِّين أبو عبد الله ياقُوت بن عبدالله، ت ٦٢٦هـ/١٢٢٩م): معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ١٩٧٧م، ج٥، ص٤٢٦).

(٦) الرَّمْلَة: مدينة عظيمة في فلسطين، بينها وبين القُدْس ثمانية عشرة يومًا، وكان لها مزاياها السياسية والحربية والتجارية، حيث تعتبر الممر أو الجسر الذي يصل= =يافا(الساحل) بالقُدْس(الجبل) وبالغور وشرق الأردن. كما تصل شمال السهل الساحلي الفلسطيني بجنوبه، وهي بذلك تقع على الطريق الساحلي الذي يربط مصر ببلاد الشام والعراق وغيرهما.(ياقُوت: معجم البلدان، ج٣، ص٦٩؛ مصطفى الدباغ: بلادنا فلسطين، دار الهدى، كفر قرع، ١٩٩١م، ج٤ق٢، ص٣٧١).

(٧) انظر: جورجو غوتشي: رحلة إلى المشرق العربي أواخر القرن الرابع عشر الميلادي، ترجمة شيرين إيبش، تحرير وتعليق أحمد إيبش، الطبعة الأولى، سلسلة رواد المشرق العربي، دار الكتب الوطنية، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، المجمع الثقافي، الإمارات العربية المتحدة،٢٠١٠م، ص٦٠؛ نعيم زكي فهمي: طرق التجارة الدّولية ومحطاتها بين الشرق والغرب (أواخر العصور الوسطى)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣م، ص١٥٢–١٥٣؛ علي السيد: القُدْس في العصر المملوكي، ص٢١٥–٢١٧.

(٨) وليام هايد: تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى، ترجمة أحمد محمد رضا، مراجعة عز الدِّين فوده، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤م، ج٣، ص٣٤١–٣٤٢.

الرسوم الجمركية المفروضة في الموانئ، مع عدم تجديد أية ضريبة عليهم بخلاف ما جرت عليه العادة، والتشديد على تجارة السلاح وغير ذلك من المحظورات، وهو ما أسهم في حرية حركة التجارة والتُّجَّار[٩].

كما حافظت المعاهدات السياسية والتجارية بين الدولة المملوكية و الجمهوريات الإيطالية والممالك الإسبانية على أوضاع الحُجَّاج والتُّجَّار الفِرنْج القادمين إلى الأراضي المقدسة[١٠]، لكن الأوضاع قد تغيرت بعد استرداد السُّلْطان الأشْرَف خَليل بن قلاوون لعَكَّا وتطهيره ساحل الشام من الإمارات الصليبية نهائيًا في سنة ٦٩٠هـ/١٢٩١م، حيث اتخذت البابوية اجراءات صارمة تجاه سلطنة المماليك بتطبيق الحصار الاقتصادي أو بمعنى آخر الحرب الاقتصادية، وتمثل ذلك في قيامها بالدعوة لتحريم الاتجار معها، وعدم إمداد أي بلد تابع لسلطنة المماليك بأي نوع من معدات الحرب مثل الأسلحة والحديد والأخشاب والكبريت والقار والخيول، مهددة بتوقيع قرارات الحرمان من الكنيسة على كل من يخالف أوامرها من المدن والجمهوريات والدول المسيحية التي تتعامل تجاريًا مع سلطنة المماليك[١١].

(٩) عن هذه الهُدَن راجع: ابنُ الفُرَات(نَاصِر الدِّين محمَّد بن عَبْدِ الرَّحيم بن علي الحنَفي، ت٨٠٧هـ/١٤٠٥م): تاريخ الدُّوَلِ والمُلوك، حَقَّقَه وَضبَط نصَّه قسطنطين زريق، الجامعة الأمريكية، بيروت، ١٩٤٢م، ، ج٧، ص٢٦٥، ٢٦٧-٢٦٩؛ القَلْقَشَنْدي(أبو العباس أحمد بن على، ت ٨٢١هـ/ ١٤١٨م): صُبْح الأعْشَى في صِنَاعة الإنْشا، سلسلة الذخائر، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٤ – ٢٠٠٦م، ج١٤، ص ٣٧، ٤١-٤٢، ٤٤-٤٥، ٤٧، ٥٠-٥١، ٥٧-٥٩، ٦١-٦٢؛ المقريزي، السُّلُوك، ج١ق٢، ص٥٨٠، ٥٩١-٥٩٢؛ ج١ق٣، ص٩٨٥ حاشية ٢ ، ص٩٩٠-٩٩٤؛ أحمد حطيط: الحج الأوربي إلى النَّاصِرة، ص١٠٠؛ «المدلول التاريخي لنصوص الُهدَن المعقودة بين المماليك والفِرنْج: هُدْنة عَكَّا(٦٨٢هـ/١٢٨٣م) أنموذجًا»، بحث منشور في كتاب: قضايا من تاريخ المماليك السياسي والحضاري، ص٨٣.

(١٠) عن هذه المعاهدات والامتيازات انظر: ابن عبد الظَّاهر: تشريف الأيام والعصور، ص ١٦٠-١٦٢؛القلقشندي: صبح الأعشى، ج١٤، ص٦٧-٦٩؛ عفاف سيد صبره: العلاقات بين الشرق والغرب، علاقة البندقية بمصر والشام في الفترة من١١٠٠-١٤٠٠م، دار النهضة العربية القاهرة، ١٩٨٣م، ص٩٨؛ محمد محمود النشار: علاقة مَمْلكتي قشتاله وأراجون بسلطنة المماليك(٦٥٨-٧٤١هـ/١٢٦٠-١٢٤١م)، الطبعة الأولى، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ١٩٩٧م، ص٩٦-١٠٨؛ ١٢٠-١٢٢؛ محمد عبد الله عنان: «العلائق الدبلوماسية بين القاهرة والممالك الأسبانية النصرانية في العصر المملوكي»، بحث منشور في كتاب: أبحاث الندوة الدّولية لتاريخ القَاهرة، الجزء الثالث، مارس- إبريل، القاهرة، ١٩٦٩م، ص ١١٩٦-١١٩٩.

(١١) أحمد دراج: المماليك والفِرنْج في القرن التاسع الهجري- الخامس عشر الميلادي، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٦١م، ص٧؛ سعيد عبد الفتاح عاشور: «الحصار الاقتصادي على مصر زمن

ولاشك أن العلاقات التجارية رغم تناقصها نتيجة سياسة حظر التجارة، وتطور طرق تجارية أخرى، إلا أنها لم تنقطع بين سلطنة المماليك والجمهوريات الإيطالية والممالك الإسبانية، فقد أبرمت المعاهدات التجارية بينهما، وخفضت الرسوم الجمركية[١٢]، كما تناولت في بعض بنودها منح الحجاج القادمين لزيارة الأماكن المقدسة الأمن والرعاية أثناء ذهابهم وإيابهم، وتقديم التسهيلات اللازمة لهم[١٣].

الحروب الصليبية»، بحث منشور في كتاب: بحوث ودراسات في تاريخ العصور الوسطى، بيروت، ١٩٧٧م، ص١٥٥؛ محمد فتحي الزامل: الحصار الاقتصادي على مصر أواخر العصور الوسطى(١٢٩١-١٥١٧م)، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص٢٦-٢٨.

(١٢) إلياهو آشتور: التاريخ الاقتصادي والاجتماعي في الشرق الأوسط في العصور الوسطى، ترجمة عبد الهادي عبلة، مراجعة أحمد غسان سبانو، دار قتيبة، دمشق، ١٩٨٥م، ص٣٩٢.

(١٣) عن هذه المعاهدات والامتيازات انظر: ابن عبد الظَّاهر: الألْطاف الخَفِيَّة من السَّيرة الشَّريفَة الأشْرَفية الملكيَّة الأشْرَفيَّة، نَشرَها موبرج Axel Moberg، ليبسك،١٩٠٢م، ص٤٤-٤٥؛ القلقشندي: صبح الأعشى، ج١٤، ص٦٧-٦٩؛ عادل زيتون: العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب في العصور الوسطى، الطبعة الأولى، دار دمشق للطباعة والنشر، دمشق، ١٩٨٠م، ص١٩٨-٢٠٦؛ عفاف سيد صبره: العلاقات بين الشرق والغرب، ص١٠٥ ،٢٨٤-٢٩٩؛ هايد: تاريخ التجارة، ج٢، ص٢٧١؛ النشار: علاقة مَمْلكتي قشتاله وأراجون بسلطنة

مرسوم السُّلْطان الأشْرَف شَعْبان[١٤] الصادر في الثاني من رجب سنة ٧٧٦هـ[١٥].

المماليك، ص١٢٠-١٢، ١٣٥-١٣٦، ١٤٢-١٤٣، ٢٤٨، ٢٧٧؛ عنان: العلائق الدبلوماسية، ص ١٢٠٢-١٢٠٣.

(١٤) هو السُّلْطان الأشْرَف شَعْبان بن حسين بن محمد بن قلاوون، تولى السلطنة في سنة ٧٦٤هـ/١٣٦٣م، وقتل في سنة ٧٧٨هـ/١٣٧٧م. (ابن تَغْري بِرْدِي(جمال الدين أبو المحاسن يُوسُف بن تَغْري بِرْدي الأتابكي، ت٨٧٤هـ/١٤٧٠م): الدَّليلُ الشَّافي على المنهل الصَّافي، حَقَّقَه وَقدَّم له فهيم محمد شلتوت، مركز تحقيق التراث، دارُ الكتُب وَالوَثَائق القَوميَّة، القاهرة، ١٩٩٨م، ج١، ص٣٤٣ رقم ١١٨٣).

(١٥) احتفظ الرهبان الفرنسيسكان في دير صِهيون بمجموعة الوثائق العربية التي ترجع إلى عصر سلاطين المماليك، وقد قام الأب نوربرتو ريشاني Norberti Risani بنشر كل ما وقع تحت يده من هذه الوثائق وكان عددها ثمانية وعشرون وثيقة، في الفترة الممتدة من عهد السُّلْطان الأشْرَف شَعْبان بن حسين حتى سنة ٨٨٥هـ/١٤٨٠م في سلطنة الأشْرَف قايتباي، دون التعليق عليها وتحليل مضمونها. وكانت هذه الوثائق تضم تسع مراسيم سلطانية عامة، وهي مرسوم للأشرف شَعْبان بن حسين رقم(I)، ومرسومان للظَّاهر برقوق رقم (II,III)، ومرسوم للصَّالح محمد بن طَطَر رقم (XIV)، ومرسومان للأشرف بَرسْباي رقم(XV,XVI)، ومرسوم للظاهر جَقْمَق رقم (XX)، ومرسوم للظَّاهر خشقدم رقم(XXV)، ومرسوم للأشرف قايتباي رقم (XXVII)، بالإضافة إلى المراسيم والمكاتبات السُّلْطانية الخاصة بالنواب والأمراء. للمزيد انظر: =

= Norberto Risciani: Documenti e firmani dei sultani che occuparono il trono d'Egitto, dal 1363-1496 dati ai francescani concedendo esenzioni e privilegi, Gerusalemme: Franciscan Printing

ترجع أهمية المرسوم الذي أصدره السلطان الأشْرَف شَعْبان بن حسين بن الناصر محمد بن قلاوون، إلى كونه المرسوم الوحيد الباقي الذي يرجع إلى عصر سلاطين المماليك البحرية، فالمراسيم التي أصدرها السُّلْطان الظَّاهر بَيْبَرْس والمنصور قلاوون والنَّاصِر محمد بن قلاوون والنَّاصِر حسن[١٦] وإخوته فُقدت بمرور الزمن، حيث وردت إشارات عنها في بعض المراسيم الأخرى التي ترجع إلى عصر سلاطين المماليك الجراكسة[١٧]، هذا إلى جانب أهميته في إعطاء صورة واضحة للأضرار التي لحقت بالحُجَّاج والتُّجَّار الفِرنْج القادمين لزيارة الأماكن المقدسة في القُدْس الشريف، وهي إشارة نادرة ومهمة.

وفي دراستنا هذه، نحاول تحليل المرسوم من حيث الشكل والمضمون، ومعرفة الظروف المصاحبة لإصداره، وإلقاء الضوء على الأزمة التي تعرّض لها الحُجَّاج والتُّجَّار الفِرنْج في مدينة القُدْس، وموقف السُّلْطان الأشْرَف شَعْبان، ومدى استجابته لتحقيق مطالبهم برفع الأذى والضرر عنهم.

أولاً: التوثيق الشكلي للمرسوم:

التاريخ ٢ رجب ٧٧٦هـ

مـــادة ورق

الكتابة

قَطْـــع قَطْع العادة[١٨]

الورق

نـــوع الرِّقَاع[١٩]

Press, Jerusalem. 1931,P.4,18.26,116,12,166,246,292,328.

وأحمد دراج: وثائق دير صِهيون بالقُدْس الشريف، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٨م، ص١٨-١٩، ٤٤-٤٥، ٤٨-٦١.

(١٦) هو السُّلْطان النَّاصر حسن بن محمد بن قلاوون، تولى السلطنة بعد خلع أخيه الملك المظفر حاجى سنة ٧٤٨هـ/١٣٤٧م، واستمر في الحكم حتى سنة ٧٥٢هـ/١٣٥١م، وخُلِعَ وحبس مدة إلى أن عاد للحكم مرة ثانية في سنة ٧٥٥هـ/١٣٥٤م، وقام ببناء المدرسة العظيمة التي عرفت باسمه، توفى سنة ٧٦٢هـ/١٣٦١م.(ابن تَغْري بِرْدِي: النَّليلُ الشَّافي، ج١، ص٢٦٨-٢٦٩ رقم ٩٢٥).

(١٧) مرسوم الأشْرَف برسباي رقم XV، سطر ٢٨-٢٩؛ ومرسوم الظَّاهر خشقدم رقم XXV، سطر ١٩-٢٠؛ ومرسوم الأشْرَف قايتباي رقم XXVII، سطر ١٦-١٧.

Norberto Risciani: Documenti e firmani,pp.134,296,330,

(١٨) كانت تُكتب في قَطْع العادة وهو القَطْع الصغير عامَّة المكاتبات المتقدِّمة، مما يكتب به لأرباب السيوف والأقلام بمصر والشام على اختلاف مراتبهم، وتكون الكتّابة في هذا القَطْع بقَلَم الرِّقاع.(انظر: القلقشندي: صبح الأعشى، ج٧، ص٢١٤-٢١٥؛ السَّخْمَاوي(شمس الدِّين محمد بن بدر الدِّين محمد، ت ٨٦٨هـ/١٤٦٤م): الثغر الباسم في صناعة الكاتب والكاتم، دراسة وتحقيق، أشرف محمد أنس، مركز تحقيق التراث، دَار الكُتب وَالوَثَائِق القَوميَّة، القَاهرة، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، ج٢، ص٥٥٠، ٥٥٢).

(١٩) قلم الرِّقاع: هو القلم الخاص بالكتابة على الرِّقاع الصغيرة، أي الورقة الصغيرة التي تكتب فيها

الخط	
المـــادة	حبر أسود
المكتـــو ب بها	
الأبعاد	١٧٥×١٣سم
عـــــدد السطور	اثنان وعشرون سطرًا
المســـا فـة بـين الأسطر	عادة في المراسيم يكون السطر الأول ملاصقًا لسطر البسملة، وكان مقدار ما بين السطور بنحو قدر إصبعين(٢٠)، وتتجه السطور إلى أعلى كلما اقتربت ناحية اليسار.
الشكل	اهتم الكاتب بالشكل في كثير من الأحيان، مع إهماله الهمزات بشكل واضح، وأبدل الهمزة اللينة في وسط الكلمـــات واســـتبدلها بيـــاء مثـــل« قـــايمون» (ســـطر ٩)، «اجـــرايهم– عوايـــدهم» (ســـطر ١٣)، وإدغامـــه بعـــض الحـــروف، والاختصـــار فـــي بعض الكلمات، أما النقط فقد وردت في كثير من الكلمات والألفاظ.
٥ و ضـ وع هـ	مُطلـــق عـــام مـــن السُّـــلْطان الأشْرَف شَعْبان بن حسين إلى النواب والولاة بالطرقات المصرية والشامية برفع الأذى والأضرار التي لحقت بالتُّجَّار والحُجَّاج الفِرنْج الواصلين لزيارة الأماكن المقدسة في القُدْس الشريف.

ثانيًا: نص المرسوم:

١–بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (٢١)

٢–مثالنا هذا لكل واقف عليه من المجالس «حسين بن شعبان»(٢٢)

٣–الســـامية(٢٣) الامـــراء الاجـــلاء(٢٤) الاكـــابر(٢٥) المويدين(٢٦)

المكاتبات اللطيفة والقِصَص، كما يكتب به في قَطْع العادة من المنصوري والقَطْع الصغير، ويختلف عن قلم التوقيع، بحيث أنه أميل إلى التدوير، وحروفه أدق وألطف منه.(للمزيد انظر: القلقشندي: صبح الأعشى، ج٣، ص١١٩).

(٢٠) القلقشندي: صبح الأعشى، ج٣، ص١٩٦.

(٢١) اصطلح كتاب الإنشاء أن تكون البسملة هي البداية التي يبدأ بها الكلام، وكانت تُفرد في سطر وحدها.(القلقشندي: صبح الأعشى، ج٦، ص٢٢٠–٢٢٤).

(٢٢) علامة السُّلْطان، وهي مكتوبة في سطر مستقل في بيت العَلامة بخط السُّلْطان بمقدار نحو شبر في كُتب السُّلْطان، أي ضعف المسافة بين السطور، حيث أن سَعة ما بين السطور يكون بمقدار نصف بيت العلامة.(القلقشندي: صبح الأعشى، ج٦، ص٣١٤).

(٢٣) المَجْالِس السامية: ومفردها المَجْلِس السامي، والمَجْلِس في اللغة لموضع الجلوس، ويشار بذلك إلى الموضع الذي يَجْلِس فيه تعظيمًا له. وهو من الألقاب الأصول، من ألقاب أرباب السيوف والأقلام أيضًا ممن لم يؤهل لرتبة الجَنَاب، وكان يُلقب به الملوك في عصر الدولة الأيوبية، ثم أطلق على الوزراء. وأصلُ المَجْلِس في اللغة لموضع الجُلُوس، ويشار بذلك إلى الموضع الذي يَجلس فيه تعظيمًا له، ثم أصبح بمرور الوقت في عصر المماليك الجراكسة في أدنى الرُّتَب، وجُعل الجَنَابُ والمَقَرّ فوقه. والسامي من ألقاب المجلس التابع له، وينقسم

٤-الانصار المجاهدين[٢٧] امجاد الاسلام[٢٨] اشراف الامراء[٢٩]

٥-اركان المجاهدين عدد الملوك والسلاطين[٣٠] الولاة والنواب

٦-بالطرقات المصرية والبلاد الشامية ادام الله تعالى

٧- تاييدهم ووفر في الخير مرامهم يتضمن اعلامهم

٨- ان قصة رفعت الينا باسم التجار والفرنج الواصلين

٩-لزيارة القدس الشريف اَنهوا فيها انهم قايمون بما عليهم

١٠-من الحقوق الديوانية[٣١] ويتوجهون الى الاماكن

١١-المعروفه لهم بالزيارة من قديم الزمان ويحصل فيهم

١٢-الطمع في الطرقات فمرسومنا ان يتقدم المجلس

١٣-باجرايهم على جاري عوايدهم المستمرة الى اخر وقت

١٤-ومنع من يتعَرض لهم في الطرقات باذية ومنع من يقصد ضررهم

١٥-فيعلموا بذلك ويعملوا بحسبه والله الموفق

إلى الساميّ بالياء وهو الأعلى والسامى بغير ياء. ويقال «المَجْلِس العالي» أو «المَجْلِس السامي». (القلقشندي: صبح الأعشى، ج٤، ٤٩٦-٤٩٧، ج٦، ص١١٦، السَّخْمَاوي: الثغر الباسم، ج١، ص٤٩٧).

(٢٤) الأجلاء: أو الأجَلُّ من ألقاب رُتبة السامى بغير ياء فما دونه فيُقال: «السامى الأميرُ الأجَلُّ». (القلقشندي: صبح الأعشى، ج٦، ص٣٢، ٧٣).

(٢٥) الأكابر: جمع كبير، وهو من الألقاب المشتركة بين أرباب السيوف والأقلام، والكبير خلاف الصغير، والمراد هُنا الرفيُع الرُّتْبة.(القلقشندي: صبح الأعشى، ج٦، ص٢٤).

(٢٦) المُؤَيّدين: جمع المؤيّد بالكسر، من ألقاب أرباب السيوف في رتبة(الساميّ) فما دونه، والمؤَيّد المُقَوي أخذًا من الأيْد وهو القُوة.(القلقشندي: صبح الأعشى،ج٦، ص٣٢،٧٣).

(٢٧) المجاهدين: مفردها المجاهِد من الألقاب السُّلْطانية، والمراد المجاهِد في سبيل الله تعالى، والمجاهِدي نسبة إليه للمبالغة، وهو من ألقاب أكابر أرباب السيوف.(القلقشندي: صبح الأعشى، ج٦، ص٢٦).

(٢٨) أمجاد الإسلام: من ألقاب صغار أرباب السيوف.(القلقشندي: صبح الأعشى،ج٦، ص٦٨).

(٢٩) أشراف الأمراء: من ألقاب أرباب السيوف.(القلقشندي: صبح الأعشى، ج٦، ص٥٣).

(٣٠) عُدد الملوك والسلاطين: من ألقاب أصاغر أرباب السُّيُوف، والعُدّة بالضم في اللغة ما أعددته لحوادث الدهر من المال والسِّلاح.(القلقشندي: صبح الأعشى، ج٦، ص٥٩).

(٣١) الحقُوق الديوَانية: وهي الضرائب التي تجبيها الدولة من أماكن مختلفة بطرق ووسائل متنوعة، وكان الوزير الأسعد شَرَف الدِّين هِبَة الله بن صاعِد بن وُهَيب الفائزي قد أحْدَث مكوسًا وضمانات في سلطنة المُعِزّ أيْبَك التُّرْكماني سمَّاها الحقُوق السُّلْطانية والمعاملات الدِّيوانية.(للمزيد راجع: المقريزي: السلوك، ج١ق٢، ص٣٨٤؛ المَواعِظُ وَالاعتِبارُ في ذِكرِ الخطَطِ وَالآثَارِ، قَابَلَهُ بِأُصُولِهِ وَأَعَدَّهُ لِلنَّشرِ أَيمَن فُؤاد سَيِّد، الطبعة الثانية، مُؤَسَّسَةُ الفُرقَانِ للتُّراثِ الإسلاَمي، لندن، ٢٠١٣م، ج١، ص٢٨٣، ج٣، ص٢٩٧-٢٩٨).

١٦–ان شاء الله تعالى[٣٢]
١٧–كتب في ثاني رجب المبارك[٣٣]
١٨–سنة ست وسبعين وسبعماية
١٩–بالاشـــارة الاميريـــة العاليـــة الكافليـــة[٣٤] السيفية[٣٥]
٢٠–كافل الممالك الاسلامية اعلاها الله تعالى
٢١–الحمد لله وحده[٣٦]وصلواته على سيدنا محمد وسلامه[٣٧]
٢٢– حسبنا الله وكفى[٣٨]

ثالثًا: التعليق على مضمون المرسوم:

المرســـوم – موضـــوع البحـــث– مـــن نـــوع المُطْلَقات[٣٩]، أي المكاتبات العامة لأهل الدولة،

(٣٢) كانت الكُتَّاب يكتبون عند الانتهاء من الكتب الصادرة عن السُلْطان «إن شاء الله تعالى في الوسط على بعد قدر إصبعين من السطر الآخر».(القلقشندي: صبح الأعشى، ج٦، ص٢٣٢، ج٨، ص٢٢).

(٣٣) اصطلح الكُتَّاب تأريخ المكاتبات وغيرها مما يصدُر عن الملوك والنواب وغيرهم، وقد وضع التاريخ بعد كتابة «إن شاء الله تعالى» في سطرين، فيكتبون (« كُتِب في كذا من شهر كذا» في سطر، ثم يكتبون« سنة كذا» في سطر تحته).(انظر: القلقشندي: صبح الأعشى، ج٦، ص٢٣٥، ٢٦٢، ج٨، ص٢٢).

(٣٤) الكافلية: ويقصد بذلك الكافل، ومعناه في اللغة هو العائل، والكافل أيضًا الضامن كالكفيل، والكافل صار يُطلق في العصر المملوكي على كافة النواب مثل نائب دمشق ونائب حلب وغيرهما، وفي هذه الحالة كان يُضاف إلى لفظة كافل اسم النيابة أو المملكة، مثل كافل دمشق، أو كافل الممالك الإسلامية، وكافل الممالك بالشام المحروس وغير ذلك. (انظر: القلقشندي: صبح الأعشى، ج٤، ص١٨٤، ٢١٧، ج٥، ص٤٥٣–٣٥٤، ج٦، ص٢٤،٦٦؛ حسن الباشا: الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٦م، ج٢، ص٩٢٣–٩٣٧).

(٣٥) السيفية: ويقصد بها أن المكتوب إليه نائب سلطنة من أرباب السيوف. والنسبة بالسيفي كثيرة الورود في أسماء المماليك، وكان استعمالها وترتيبها في الاسم دلالة على معان= =اصطلاحية مختلفة، فإذا أتت في أول الاسم كان معناها أن لقب الأمير سيف الدين، وإذ وردت بين اسمين، كان معناها أن صاحب الاسم من مماليك هذا الأمير، وإذا جاءت في آخر الاسم كان معناها أن صاحب ذلك الاسم قد مات عنه سيده وأستاذه ونقل إلى ديوان السُلْطان، لهذا كان من بين مماليك السُلْطان فرقة اسمها السيفية.(راجع: القلقشندي: صبح الأعشى، ج٨، ص١٧٨؛ المقريزي: السلوك، ج١ق٣، ص٧٣٦ حاشية٦).

(٣٦) اصطلح الكُتَّاب على اختتام الكُتُب بالحمد تبَرُّكًا، فكانوا يكتبون في حَمْدَلة آخر الكتاب «الحمد لله وحده» وربما كَتبُوا «الحمد لله ربِّ العالمين».(القلقشندي: صبح الأعشى، ج٦، ص٢٦٦).

(٣٧) اصطلح الكُتَّاب على كتابة التصلية في آخر الكتاب بعد الحمد لله وحده ما صورته «وصَلواتهُ على سيدنا محمد وآلِهِ وصَحْبه وسلامهُ ».(القلقشندي: صبح الأعشى، ج٦، ص٢٦٦).

(٣٨) كانت الحسبلة توضع بعد سطر الحمدلة والتصلية في سطرًا واحدًا، حيث اصطلح الكُتَّاب كتابة« حَسْبُنا الله ونعم الوكيل».(القلقشندي: صبح الأعشى،ج٦، ص٢٦٩–٢٧٠).

(٣٩) المُطْلَقات: جمع مُطْلَق، مقابل المقيد، واشتقاقه من الإطلاق الذي هو المصدر، وهي ثمانية أقسام:

وتحديدًا المُطْلَقات المصَغَّرة، التي ذكر العُمري[٤٠] بأنه في كُلِّها يُكتَبُ:

«مِثالنا هذا إلى كل واقف عليه من المجالس السَّامية، الأمراء، الأجلاء، الأكابر، المجاهدين، المؤيّدين، الأنصار، الغزاة، الأنجاد، الأمجاد، أمجادِ الإسلام، أشراف الأمراء، أعوان الدولة، عُدَد الملوك والسلاطين: الوُلاة، والنوّاب، والشادّين، والمتصّرفين بالوجه الفلانيّ، أو بالديار المصرية، أو بالديار الشامية، أو بالديار الفلانية، أو بالديار المصرية والبلاد الشامية وسائر الممالك الإسلامية. وقد يُزداد في هذا لمقتضيه: والثغور والحصون والأطراف المحروسة».

وهو ما ورد في مرسوم السُّلْطان الأشْرَف شَعْبان، حيث أشار إلى المخاطبين من الأمراء: «مِثالنا هذا إلى كل واقف عليه من المجالس السامية، الأمراء، الأجلاء، الأكابر، المؤيدين، الأنصار، المجاهدين، أمجاد الإسلام، أشراف الأمراء، أركان المجاهدين، عدد الملوك والسلاطين، الولاة والنواب»[٤١]، كما حدد الجهات والأماكن الصادر إليها المرسوم « بالطرقات المصرية والبلاد الشامية»[٤٢].

الأول إلى الوجه القبليّ، الثاني إلى الوجه البَحْريّ، الثالث إلى عامة الدَّيار =المصرية، الرابع إلى عامة البلاد الشامية، الخامس إلى الديار المصرية والبلاد الشامية، السادس إلى الممالك الإسلاميَّة وما جاورها، السابع إلى أولياء الدولة كالأمراء بدمشق وغيرها، الثامن إلى قبائل العرب أو التُّرْكُمان أو الأكراد أو بعضِهِم.(ابن فَضْل الله العُمَري(شهاب الدِّين أحمد بن يحى، المتوفَّى سنة ٧٤٩هـ/١٣٤٩م): التَّعْريف بالمُصْطَلَح الشَّريف، تحقيق محمد حسَين شمس الدِّين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨م، ص١١٤؛ القلقشندي: صبح الأعشى، ج٧، ص٢١٨؛ السحماوي: الثغر الباسم، ج٢، ص٧٢٠).

(٤٠) التَّعْريف، ص١١٤، ١١٦. وانظر: القلقشندي: صبح الأعشى، ج٧، ص٢٢٣؛ السحماوي: الثغر الباسم، ج٢، ص٧٢٤.

(٤١) المرسوم سطر ٢-٥.

(٤٢) المرسوم سطر٦. وقد أورد ابن نَاظر الجيش عند حديثه عن المُطْلَقات المصَغَّرة بأنها على ستة أصناف، جاء في الصنف الرابع: «إذا كان المُطْلَق في أمر يتعلَّق بالديار المصرية والبلاد الشامية، تكون صورتُه إلى الكُشَّاف والوُلاة، والنوّاب والشادّين والمتصرفين بالطُّرُقات المصرية والبلاد الشامية. وإن كان يتعلق بالبلاد الشامية خاصة، اختُصِر منه ذكر الطرقات المصرية». (تقي الدِّين عبد الرحمن بن محمد التميمي الحَلبي، ت٧٨٦هـ/١٣٨٤م): تثقيف التَّعْريف بالمصطلح الشريف، تحقيق رودلف فَسَلِي، المعهد الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، ١٩٧٦م، ص١١٩). وانظر: القلقشندي: صبح الأعشى، ج٧، ص٢٢٤، ٢٢٨. كما ورد ذكر الطرقات في المرسوم الذي أصدره السُّلْطان المُؤَيَّد شَيْخ إلى رُهبان دير سانت كاترين، بتاريخ العشرين من ذي الحجة ٨١٥هـ/مارس ١٤١٣م « بمنع من يتعرض لهم ولبساتينهم ولقُصّادهم المقيمين والمسافرين في الطرقات الشامية من قَطْيا وغيرها وصيدا وبيروت ويافا واللاذقية وغيرها ». مرسوم السُّلْطان المُؤَيَّد

وهنا يمكن أن نتساءل: هل رفع الحُجَّاج والتُّجَّار الفِرِنْج القِصة[٤٣] مباشرة إلى السُّلْطان أم إلى نائب دمشق الذي رفعها بعد ذلك إلى السُّلْطان الأشْرَف شَعْبان؟

وللإجابة على هذا السؤال علينا تحديد أمرين: الأول هو وضع مدينة القُدْس الإداري في هذه السنة التي صدر فيها المرسوم؟

تُشير الأحداث إلى أن مدينة القُدْس الشريف كانت نيابة صغرى، تابعة إداريًا لسلطة نائب دمشق، يُعين نوابها، ولم يتم تحويلها إلى نيابة عليها مير برتبة طبلخاناه[٤٤] إلا في سنة ٧٧٧هـ/١٣٧٥م، عندما قام السُّلْطان الأشْرَف شَعْبان بعدة تغييرات إدارية في الدولة[٤٥]. الأمر الذي يوضح بأن القُدْس في فترة تاريخ صدور المرسوم كانت تتبع سلطة النائب في دمشق.

أما الأمر الثاني أن الأمير سيف الدِّين بَيْدَمُر الخُوَارِزْمي[٤٦] الذي كان نائبا على دمشق في تلك الفترة التي صدر فيها المرسوم، هو الذي رفع القصة للسلطان الأشْرَف شَعْبان في القاهرة نيابة عن الحُجَّاج والتُّجَّار الفِرِنْج، ولعل خير دليل على صحة ذلك، ما جاء في المرسوم «**بالإشارة العالية**

شيخ رقم ٤٩ بدير سانت كاترين، سطر٢-٤، ٢٤-٢٧، من نشر :

Ernst Hans: Die mamlukischen Sultansurkunden des Sinai-Klosters, Otto Harrassowitz.Wiesbaden,1960,pp.112.116.

(٤٣) القِصة: هي المظلمة، وقد عَرّفها القلقشندي اصطلاحًا بأنها « تُرفع إلى وُلاة الأمور بحكاية صورة الحال المتعلق بتلك الحاجة، وسميت قصصًا على سبيل المجاز من حيث أن القِصَّة اسم للمحكي في الورقة لا لنفس الورقة».(صبح الأعشى، ج٦، ص٢٠٢-٢٠٣).

(٤٤) أمير طبلخاناه: مرتبة حربية من مرتبات أرباب السيوف، ومن أمراء الطبلخاناه تكون الرتبة الثانية من أرباب الوظائف والكشاف بالأعمال وأكابر الولاة،، وسُمي بذلك لأحقيته في دق الطبول على أبوابه، ويطلق على أمير طبلخاناه أمير أربعين. (القلقشندي: صبح الأعشى، ج٤، ص١٥؛ المقريزي: السلوك، ج١ق١، ص٢٣٩، حاشية١).

(٤٥) تضاربت الآراء حول تحديد تاريخ تحويل القُدْس إلى نيابة مستقلة، للمزيد انظر:ابن ناظر الجيش: تثقيف التعريف ص٩٨؛ القلقشندي: صبح الأعشى، ج٤، ص١٩٩، ج٧، ص١٧٠؛ الثغر الباسم، ج١،ص ٤٥٢؛ الحنبلي(أبو اليمن مجير الدين العليمي، ت ٩٢٨هـ/١٥٢٢م): الأنُس الجَليل بتاريخ القُدْس والخَليل، جزءان، المكتبة الحيدرية، النجف، ١٩٦٨م، ج٢، ص٢٨٢).

(٤٦) هو الأمير سيف الدِّين بَيْدَمُر بن عبد الله الخُوَارِزْمي، ترقى في عدة مناصب، منها حجوبية الحجاب بدمشق ثم انتقل إلى نيابة حلب، ثم وَلي نيابة دمشق ست مرات، ثم قبض عليه وسجن في قلعة دمشق ومات بها في صفر ٧٨٩هـ/١٣٨٧م، ودفن بتربته بالقرب من الجامع الكَريمي. (ابن قاضي شُهْبَة(تقي الدِّين أبي بَكر بن أحمد الأسدي= =الدِّمَشْقي، ت٨٥١هـ/١٤٤٨م): تاريخ ابن قاضي شُهْبَة، حَقّقَه عدنان دَرويش، المعَهَد العلمي الفِرنسي للدِّراسات العَرَبيَّة، دِمَشْق، ١٩٩٤م، ج٣، ص٢٢٦-٢٢٧).

الأميرية الكافلية السيفية كافل الممالك الشريفة الإسلامية أعْلَاها الله تعالى»[٤٧]. وقد أوضح القلقشندي[٤٨] الغرض من هذه العبارة بأنه في حالة المكاتبات التي يصدرها السُّلْطان بإشارة النائب الكافل كتب « "بالإشارة العالية الأميرية الكبيرية الفلانية" في سطر، وكتب تحته بقدر إصبع "كافل الممالك الشريفة الإسلامية أعْلَاها الله تعالى"».

ومن خلال ما ورد نستطيع القول بأن الشكوى قد عُرضت على الأمير سيف الدِّين بَيْدَمُر الخُوَارِزْمي نائب دمشق باعتباره المسئول عن مدينة القُدْس، ثم قام بدوره برفعها إلى السُّلْطان للنظر فيها، الأمر الذي يُبيّن لنا العلاقة بين السُّلْطان ونائب دمشق في مثل هذه المكاتبات. كما تجدر الإشارة إلى وجود دور مهم وفعال للرهبان الفرنسيسكان في دير صِهيون[٤٩] في رفع هذه القصة أو صياغتها نيابة عن الحُجاج والتُّجَّار؛ لمكانتهم وخدماتهم الدينية والتنظيمية في مدينة القُدْس الشريف، وعلاقتهم بالدولة، حيث حرصوا مع بداية عهد كل سلطان على استصدار مرسوم عام يحمل توقيعه يقرر فيه ما سبق أن منحه لهم السلاطين السابقين من امتيازات و اعفاءات وحقوق، كما يقرر رفع المظالم عنهم[٥٠]، وهو ما يُبين وجود تنسيق بين الحجاج والتجار من ناحية والرهبان الفرنسيسكان من ناحية أخرى، مما يُفسر وجود المرسوم لديهم.

أما عن مضمون القِصة، التي وردت الإشارة إليها في المرسوم، فقد شَرح فيها التُّجَّار والحُجَّاج الفِرنْج، موقفهم والسبب الرئيسي الذي دفعهم لرفع شكواهم، وهي: «أنهم قائمون بما يجب عليهم من الحقوق الديوانية، ويتوجهون إلى الأماكن المعروفه لَهم بالزيارة من قديم الزمان، ويحصل فيهم الطمع في الطرقات»[٥١].

ولمزيد من الايضاح حول ما تعرّض له الحُجَّاج والتُّجَّار من ضرر، علينا معرفة أن السلطات المملوكية قد وضعت قواعد إدارية محكمة عند وصول الحُجَّاج إلى ميناء يافا استعدادًا لبدء طقوسهم الدينية المتعلقة بالحج، فكان يُحظر على الحُجَّاج النزول للشاطئ إلا بعد الحصول على إذن من حاكمي الرملة وبيت المقدس، وعقب وصولهم للشاطئ يتم حصرهم وتسجيل أسمائهم وملامحهم المميزة في سجلات

(٤٧) المرسوم سطر ١٩-٢٠.

(٤٨) القلقشندي: صبح الأعشى،ج٦، ص٢٦٤، ج٧، ص٢١٧، ج٨، ص٢٢.

(٤٩) عن دير صِهيون انظر: عارف العارف: المسيحية في القُدْس، سلسلة إصدارات: احتفالية الأردن بالقُدْس عاصمة للثقافة العربية، منشورات وزارة الثقافة، عمّان، ٢٠٠٩م، ص٨١؛ أحمد دراج: وثائق دير صهيون، ص٢٢-٢٥.

(٥٠) أحمد دراج: وثائق دير صهيون، ص٤٤.

(٥١) مرسوم السُّلْطان الأشْرَف شَعْبان سطر ٩-١٢.

خاصـة، بالإضـافة إلـى تـدوين قيمـة ضـريبة الوصول إلى يافا التي تم تحصيلها منهم. وكان هناك أربع جهات مسئولة عن تنظيم تحركات الحُجَّاج الفِرنْج وتأمينهم في أثناء وجودهم في فلسطين، كان على رأسها السلطات المملوكية ورهبان الفرنسيسكان وعلى رأسهم قيِّم دير صِهيون، وقناصل الحُجَّاج، والتراجمة المصاحبين لهم[٥٢]. وهو ما أشار إليه التُّجَّار والحُجَّاج« **أنهم قايمون بما يجب عليهم من الحقوق الديوانية**»، بما يعني قيامهم بدفع الرسوم والضرائب الجمركية المقررة عليهم. التي كانت تُجبى منهم في مدخل الميناء، وقد اختلفت قيمتها من وقت لآخر، حيث بلغ ما دفعه الحاج في سنة ٧٤٦هـ/١٣٤٥م، ستة دراهم فضية بندقية[٥٣]، وانخفض المبلغ في سنة ٧٤٧هـ/١٣٤٧م إلى خمسة دراهم بندقية[٥٤]. أما في حالة قدوم الحُجَّاج من مصر إذا فضّلوا زيارتها أولا وما بها من أماكن مسيحية مقدسة خاصة في سيناء، تفرض عليهم رسوم الدخول في غزة[٥٥].

أما فيما يتعلق بعبارة «ويتوجهون إلى الأماكن المعروفة لَهم بالزيارة من قديم الزمان»، فمن المعروف أن زيارة كنيسة القيامة تُعد أبرز المزارات المسيحية في بيت المقدس، حيث فرضت السلطات المملوكية الرسوم على القادمين لزيارتها، وهو ما عُرف باسم « موجب السُّلْطان»[٥٦]، وقد أشار إليه بعض الرحَّالة المسلمين أثناء زيارتهم للقدس بأنه «على كل من يحجُّها ضريبة معلومة للمسلمين»[٥٧].

---

(٥٢) إبراهيم سعيد فهيم: حركة الحج الأوربي إلى الأماكن المقدسة في الشرق الأدنى الإسلامي(١٢٩١-١٥١٧/٦٩٠-٩٢٣هـ)، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٨م، ج٢، ص٢٥، ٤١.

(٥٣) كان الدوج انريكو داندولو Enrico Dandolo (١١٩٢-١٢٠٥م)، أول من سك عملة فضية للبندقية، وذلك لتمويل الحملة الصليبية الرابعة، وأطلق عليها اسم الجرسو Grosso، وكانت ذات وزن ثابت بنحو ٢.١٨ جرامًا، وعيار ٠.٩٦، وكانت من الفضة الخالصة.(انظر: عادل زيتون: العلاقات الاقتصادية، ص٤٧).

(٥٤) Niccolo of Poggibonsi: A Voyage Beyond the Seas: (1346-1350) translated by T. Bellorini and E. Hoade, Franciscan Trinting Press, Jerusalem, 1945, p.6.
وإبراهيم سعيد فهيم: حركة الحج الأوربي إلى الأماكن المقدسة، ج٢، ص٢١.

(٥٥) انظر: أحمد دراج: وثائق دير صهيون، ص٧٠.

(٥٦) انظر: أحمد دراج: وثائق دير صهيون، ص٧٠.

(٥٧) العَبْدَرِي(أبي عبد الله محمد بن محمد بن علي، ت بعد سنة ٧٠٠هـ/١٣٠٠م): رِحلة العَبْدَرِي، حَقَقَها وَقَدَّمَ لهَا علي إبراهيم كردي، الطبعة الثانية، دار سعد الدِّين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٥م، ص٤٦٩؛ ابن بطوطة(شمس الدِّين أبي عبد الله محمد بن عبد الله اللواتي الطنجي، ت٧٧٩هـ/١٣٧٧م): تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، تحقيق عبد الهادي التازي، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية سلسلة

وكغيرها من الرسوم المفروضة فقد اختلفت قيمتها هي الأخرى من وقت لآخر، حيث بلغ مقدارها أربعة فلورين[٥٨] فلورنسي أو اثنين وسبعين درهمًا فضيًا بندقيًا في سنة ٧٤٦هـ/١٣٤٥م. ثم زادت قيمتها في أوائل عصر سلاطين المماليك الجراكسة، حيث بلغت خمسة أفلورين وجروسيًا واحدًا سنة ٧٨٥هـ/١٣٨٣م[٥٩]. أما الرحَّالة ليوناردو فريسكو بالدي Lionardo di Frescobaldi، الذي زار المدينة في شوال ٧٨٦هـ/ نوفمبر ١٣٨٤م فقد أشار إلى الرسوم التي دفعها كل حاج عند دخول كنيسة القيامة بأنها بمقدار ست دوكات[٦٠] مقابل قضاء يومٍ كاملٍ[٦١].

والأمر نفسه الذي أكده صديقه جورجو غوتشيGiorgio Gucci، المصاحب له في هذه الرحلة[٦٢]. كما كانت بعض الطوائف مثل الكاثوليك تزور كنيسة القيامة بمعدل ثلاث مرات في الزيارة، حيث كان يُجبى منها في المرة الأولى موجب السُّلْطان، وفي الزيارة الثانية كان يجبى من كل حاج رسمٌ مخفضٌ قدره أربعة دراهم فضة بندقية، تُخفض إلى درهمين في الزيارة الثالثة[٦٣].

أما عن السبب الرئيس الذي دفعهم لرفع شكواهم، بأنه: « **يحصل فيهم الطمع في الطرقات**»[٦٤]، ولتفسير هذه العبارة علينا الرجوع

التراث، الرباط، ١٩٩٧م، ص٢٤٩. وقد أورد القلقشندي نسخة توقيع «بشَدّ مُتَحَّصل قُمامة»، وتوليته من جانب السُّلْطان بالقاهرة، أما عن الأمور الواجبة على الشادّ في استخراج هذه الضريبة، فاستخدام الشدة واللين في موضعهما، مع الرأفة بالضعفاء وغير القادرين من الرهبان والقساوسة. (انظر: صبح الأعشى، ج١٢، ص٣٣٦-٣٣٧).

(٥٨) الفلورين: أو الأفلوري Florino، هو العملة الذهبية التي ضربتها فلورنسا سنة ٦٥٠هـ/١٢٥٢م، وأُطلق عليها اسم فلورين، وعُرفت في أسواق الشرق باسم أفلوري.(رأفت النبراوي: السكة الإسلامية في مصر عصر دولة المماليك الجراكسة، الطبعة الأولى، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، القاهرة، ١٩٩٣م، ص٣٤٠).

(٥٩)إبراهيم سعيد: حركة الحج الأوربي، ج٢، ص٦٦.

(٦٠) الدوكات: أصدرت البندقية عملتها المعروفة بالدوكات Ducat في سنة ٦٨٣هـ/٣١ أكتوبر ١٢٨٤م، وقد رسم على أحد وجهيها صورة السيد المسيح، أما الوجه الآخر فعليه صورة دوق البندقية يتسلم علم التتويج من القديس مرقص. (انظر: رأفت النبراوي: السكة الإسلامية، ص٣٣٩).

(٦١) فريسكو بالدي: رحلة إلى الأراضي المقدسة، في كتاب: « رحلات إلى الأراضي المقدّسة أواخر القرن الرابع عشر الميلادي، للرحّالين الإيطاليين ليوناردو فريسكو بالدي وسيمونه سيغولي»، ترجمة شيرين إيبش تحرير وتعليق أحمد إيبش، الطبعة الأولى، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، دار الكتب الوطنية، ٢٠١٠م، ص١٠٦.

(٦٢) جورجو غوتشي: رحلة إلى المشرق العربي، ص٦٩، ٧١.

(٦٣) فريسكو بالدي: رحلة إلى الأراضي المقدسة، ص١٠٦؛ أحمد دراج: وثائق دير صهيون، ص٧٠-٧١، ٧٤.

(٦٤) مرسوم السُّلْطان الأشْرَف شَعْبان سطر٩-١٢.

إلـى الرحَّالـة بروكييـر(٦٥)، لأهميـة مـا كتبـه عـن الإجراءات المتبعة في طريقة تسجيل الحُجَّاج أمام كنيسة القيامة مع كبير التراجمة في القُدْس، والذي كان يُدعى نصير الدِّين، بأنه «**تنظم الإجراءات مع كبير التراجمة لدفع ضريبة السُّلْطان وضريبة الترجمان نفسه عن كل فرد. ومن ثم يتصل كبير التراجمـة بالترجمـان فـي غزة بقصد ترتيب أمر المرور مع عرب الصحراء الذين لهم حراسة الحُجَّاج إلى دير القديسة كاترينا. وهؤلاء العرب لا يخلصون دائمًا في ولائهم للسلطان، ولهذا فإنهم يفرضون استخدام جِمالهم ويتقاضون مبلغ عشر دوكات عن كل شخص. ولما تأكد نصير الدِّين من استجابة العرب، جمعنا أمام المعبد القائم فـي مدخل كنيسة القيامة على يسار الداخل فيها، وطلب من كل منا بيانًا باسمه ولقبه وعمره، وأمر بتسجيل البيانات، كما أمر بتسجيل أوصافنا بما في ذلك آثار الجروح في الوجوه إذا وجدت أو غير ذلك من علامات، وطول كل منا وهندامه، وأرسل عما دوّنه إلى كبير التراجمة بالقاهرة**». وقد عَلل هذه الإجراءات، بأنها بهدف المحافظة على الحُجَّاج خوفًا من العرب، وحتى لا يحصل تغيير في بياناتهم قد يحرمهم من جباية الضريبة على حد قوله.

ولاشك أن النَّص الذي أورده الرحَّالة بروكيير على قدر كبير من الأهمية، فالضريبة التي يدفعها الحَجَّاج باسم السُّلْطان «موجب السُّلْطان»، ليست فقط كل ما يتحصّل منهم فُهناك ضريبة الترجمان، وهو ما أسهم في معاناتهم، حيث كانت وسائل الابتزاز التي تعرض لها الحُجَّاج الزائرون للأماكن المقدسة هي في الغالب محاولة لإرضاء جشع ناظر كنيسة القيامة والقناصل والتراجمة، الذين كانوا يؤدون لديوان الخوّاص الشريف رسمًا عُرف باسم: «**رسم القناصلة والتراجمة**»(٦٦)، فكان قيمة ما تَحصَّل عليه الترجمان من كل حاج في سنة ٧٤٧هـ/١٣٤٧م درهمين فضة بندقية(٦٧).

(٦٥) Bertrandon de la Broquière: Le voyage d'Outremer De Bertrandon de la Brocquière ; publié et annoté par Charles Schefer, Paris , Ernest =Leroux, 1892 ,pp.15-16.

= ومحمود زايد: رحلة برتراندون دي لا بروكيير إلى فلسطين ولبنان وسورية، ص٣٠٧.

(٦٦) ابن شاهين: زبدة كشف الممالك، ص١٩٢.

(٦٧) Niccolo of Poggibonsi: A Voyage Beyond the Seas,p.6.

وإبراهيم سعيد: حركة الحج الأوربي، ج٢، ص٣٣.

وقد وَرد في إحدى فصول المعاهدة التي عقدها السُّلْطان المؤيد شيخ المحمودي مع سفيري البندقية في سنة ٨١٧هـ/١٤١٥م، شكوى من السفيرين بأن من التراجمة من يأخذ من الحُجَّاج الذين كانوا يأتون مع البنادقة نحو مائتي دوكة ذهبية وأكثر، وهو ما أدى إلى إلحاق الضرر بهم. للمزيد انظر: معاهدة تجارية بين السُّلْطان المؤيد شيخ وسفيري البندقية بتاريخ ١٢ رجب ٨١٨هـ/١٧ سبتمبر ١٤١٥م: من ترجمة ونشر: محمد محمد أمين: «معاهدة تجارية بين

ليس كل هذا فحسب، فهناك من الرسوم التي كان تُفرض عليهم عند وصولهم إلى مدينة الرملة في مقابل القيام بتأمينهم وحراستهم طوال مدة الزيارة، عُرفت باسم«موجب الخَفَر»[٦٨]، وهو ما حدث في سنة ٧٨٥هـ/١٣٨٣م عندما قام الحُجَّاج الفِرنْج بدفع ضريبة مرور على المدينة لحاكم الرملة، وقد بلغت قيمتها نحو خمسة دراهم ونصف فضة بندقية[٦٩]. وهو ما يمكن تفسيره بأنه نوعٌ من فرض الإتاوات عليهم والطمع في أموالهم.

كما يمكننا أن نضيف عاملا آخرًا أكثر خطورة من هذا، وهو الاتصال الذي كان يتم بين كبير التراجمة في القُدْس وبين الترجمان في غزة من أجل تأمين الطرق التي يسلكها الحُجَّاج في الصحراء، وأنه كان يحدث تنسيق مع العرب القاطنين في هذه الأماكن، الذين لهم حراسة الحُجَّاج إلى دير سانت كاترين. وكانت موافقة العرب على مرور الحُجَّاج أمرًا ضروريًا لاستكمال رحلتهم وزيارتهم. والإشارة التي أوردها فيما يتعلق بعدم إخلاصهم للسُّلْطان فهي دليل على وجود خلافات تحدث بينهم مع السلطات المملوكية، إلى جانب استغلالهم لنفوذهم وسطوتهم في تحديد مبالغ مرتفعة في مقابل استخدام الحُجَّاج للجِمال في تنقلاتهم، فكان على كبير التراجمة التأكد من موافقة العرب على نقل الحُجَّاج وتأمينهم، وهو ما فسره الرحَّالة بروكيير من كثرة الإجراءات التي فرضت عليهم بأنها «**للمحافظة على المسافرين حتى لا يحبس العرب أحدهم**»[٧٠].

لا شك أن أعمال النهب والسلب التي قام بها العرب قد تكررت في أنحاء الدولة المملوكية، وكانت هناك عوامل قد دفعتهم إلى ذلك، فالأوضاع الاقتصادية السيئة كانت سببًا في قيامهم بمثل هذه الأعمال، على نحو ما حدث في سنة ٧٤٨هـ/١٣٤٧م، عندما ارتفعت الأسعار وانتشر الغلاء في المواد الغذائية، فقاموا بقطع الطرق في القدس ونواحيها[٧١]. كما أن مثل هذه الأعمال العدائية زادت بشكل واضح في الفترات التي ضعفت فيها قوة الدولة، خاصة في الفترة التي حكم فيها أبناء وأحفاد الناصر محمد بن

مصر والبندقية من عصر السُّلْطان المؤيد شيخ دراسة في العلاقات الاقتصادية بين مصر والبندقية في أوائل القرن التاسع الهجري- الخامس عشر الميلادي»، بحث منشور في كتاب: مصر وعالم البحر المتوسط، إشراف رؤوف عباس، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٦م، ص٣٢٠.

(٦٨) أحمد دراج: وثائق دير صهيون، ص٧٠.

(٦٩) إبراهيم سعيد: حركة الحج الأوربي، ج٢، ص٤٥-٤٦، ٥٢.

(70)Bertrandon de la Broquière: Le voyage d'Outremer,p. 16.

ومحمود زايد: رحلة برتراندون دي لا بروكيير إلى فلسطين ولبنان وسورية، ص٣٠٧.

(٧١) المقريزي: السوك، ج٢ق٣، ص٧٤٠.

قلاوون(٧٤١-٧٨٤هـ/١٣٤٠-١٣٨٢م)، حيث لم تستطع السيطرة عليهم بالشكل الذي كانوا عليه في عهد السُّلْطان الناصر محمد أثناء سلطنته الثالثة، مثلما حدث في سنة ٧٥٠هـ/١٣٤٩م، عندما قاموا بأعمال الفساد وقطع الطرق على النَّاس في القدس والخليل وغيرها من المدن الأخرى، وتكرر الأمر في سنة ٧٥٥هـ/١٣٥٤م، وسنة ٧٦٣هـ/١٣٦٢م، على الرغم من أن السلطات المملوكية في بلاد الشام قامت بإرسال حملات عسكرية لتأديبهم وردعهم(٧٢).

كما تجدر الإشارة إلى أن مثل هذه الاعتداءات قد شملت الحجاج والتجار المسلمين والأجانب، فالإشارات التي وردت في المراسيم الخاصة برهبان دير سانت كاترين تُشير إلى تعرض المترددين على الدير من الزوار المسلمين والنصارى للنهب والسلب، إلى جانب القوافل المحملة بالغلال والمؤن المختلفة(٧٣). وهُنا يمكن أن نستنتج أن خطر العربان وتواجدهم في في الطرق المؤدية إلى الأماكن الدِّينية والتجارية التي يرتادها الحُجَّاج والتجار في مصر وبلاد الشام، قد دفع السلطات المملوكية لتأمينهم والمحافظة على أرواحهم.

وبالنسبة للتجار الفِرنْج فلا شك أن وجودهم في موسم الحج في الأراضي المقدسة كان يمثل موردًا مهمًا لنشاطهم التجاري، خاصة وأنهم يقومون ببيع السلع والبضائع التي يحتاجها الحجاج، وقيام البعض منهم بعقد صفقات تجارية، واستغلال فرصة مرور سفن الحُجاج في نقل بضائعهم من خلالها، هذا إلى جانب أن لدى بعضهم رغبة في زيارة هذه الأماكن الدينية(٧٤).

أما عن الرسوم الجمركية المفروضة على التُّجَّار الفِرنْج في مدينة القُدْس فالإشارات قليلة جدًا عنها، ولكن كانت هُناك بعض الشكاوى التي يرفعها تُجَّار الفِرنْج بصفة عامة، على نحو ما حدث في سنة ٧٤٥هـ/١٣٤٤م، عندما طلب رسل

(٧٢) المقريزي: السلوك، ج٢ق٣، ص٧٩٨-٧٩٩، ٨٠٤-٨٠٥، ٨٠٧-٨٠٨، ٩١٧؛ ابن قاضي شهبة: تاريخ ابن قاضي شهبة، ج١، ص٦٦٩-٦٧٠، ٦٧٣، ج٢، ص١٦٢، ٢٠٤.

(٧٣) عبد اللطيف إبراهيم: « دراسة في الوثائق العربية في العصور الوسطى»، مجلة جامعة أم درمان، العدد الأول، ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م، ص١٨٨.

(٧٤) أشارت إحدى فصول المعاهدة التي عقدها السُّلْطان المؤيد شيخ مع سفيري البندقية في سنة ٨١٧هـ/١٤١٥م، بأن الحجاج كانوا من « **الأشراف والأعيان والتجار والرجال العظام**». انظر: معاهدة تجارية بين السُّلْطان المؤيد شيخ وسفيري البندقية بتاريخ ١٢ رجب ٨١٨هـ/١٧ سبتمبر ١٤١٥م: من ترجمة ونشر: محمد محمد أمين: معاهدة تجارية بين مصر والبندقية من عصر السُّلْطان المؤيد شيخ، ص٣٢٠.

البنادقة من السُّلْطان الصالح إسماعيل[٧٥] بن النَّاصِر محمد أثناء مقابلته «الرفق بهم والمنع من ظلمهم، وألا يؤخذ منهم إلا ما جرت به عادتهم، وأن يمكنوا من بيع بضائعهم على ما يختارونه، فرسم لناظر الخاص ألا يتعرّض لبضائعهم، ولا يأخذ منها شيئًا إلا بقيمته، ولا يلزمهم بشراء ما لا يختارون شراءه، وأن يأخذ منهم على كل مائة دينار، وكانوا يؤدون عن المائة أربعة دنانير ونصف دينار»[٧٦]. وهذه الإشارة توضح لنا أن التُّجَّار الفِرنْج تلقوا الدعم الكامل من السُّلْطان الصالح إسماعيل، بتخفيف قيمة الضرائب المفروضة على بضائعهم، الأمر الذي يدفعنا إلى القول بأن هذه الرسوم كانت تمثل محورًا مهمًا في سياسة سلاطين المماليك البحرية تجاه التُّجَّار الفِرنْج.

وقد أورد القَلْقَشَنْدي[٧٧] نسخة مكاتبة من أحد السلاطين إلى نائبه في دمشق، توضح جانبًا مهمًا حول الأضرار الواقعة عليهم، بما نَصّه:

« **وتُبْدِي لعلمه الكريم أن قِصَّةً رُفِعت إلى أبوابنا الشريفة باسم تُجَّار الفِرنْج، أنْهَوْا فيها أنهم يَبِيعون ويبتاعُون البضائع، ويقومون بما عليهم من المُوجَب السُّلْطانيّ. ومرسومنا للمقرّ الكريم أن يتقدم أمره بخَلاص حُقُوقهم ممن تتعيّن في جهته على حكْم الحق، وكَفِّ أسباب الضرر عنهم، ومنع من يتعرّضُ إليهم بغير حقٍّ ولا مستَنَد شرعيّ، والوصية بهم ورعايتِهم وملاحظتِهم، فيحيط علمه بذلك**».

وفي ضوء ما ورد يتبين أن التُّجَّار الفِرنْج كانوا يتعرضون من فترة إلى أخرى للأذى من بعض الموظفين سواء في داخل الجمرك أو خارجه، على الرغم من قيامهم بتأدية الرسوم المقررة، وكانت سياسة سلاطين المماليك البحرية واضحة تجاه التُّجَّار بتخفيض الرسوم الجمركية الزائدة، وإزالة المظالم الواقعة عليهم.

الأمر الذي استوجب رفع شكوى باسمهم إلى السُّلْطان الأشْرَف شَعْبان لرفع الظلم عنهم« أن قِصة رفعت إلينا باسم التُّجَّار والفِرنْج الواصلين

(٧٥) هو السُّلْطان الصالح إسماعيل بن السُّلْطان النَّاصِر محمد بن قلاوون، تولى السلطنة بعد أخيه السُّلْطان النَّاصِر أحمد لمّا توجه إلى الكَرَك، توفي في ربيع الآخر ٧٤٦هـ/ أغسطس١٣٤٥م.(انظر: ابن تَغْري برْدِي: الدَّليل الشَّافي، ج١، ص١٢٩ رقم ٤٥١).

(٧٦) المقريزي: السُّلُوك، ج٢ق٣، ص٦٧٠-٦٧١.

(٧٧) ذكر القَلْقَشَنْدي هذه المكاتبة أثناء حديثه عن ترتيب المكاتبات فيما يُكتب في خَلاص الحُقُوق.(صبح الأعشى، ج٧، ص١٩٧).

لزيارة القُدْس الشريف»[٧٨]، وقد لقيت هذه الشكوى القبول لديه، فأمر بكتابة مرسوم صادر من ديوان الإنشاء شامل موجه « لكل واقف عليه من المجالس السامية الأمراء ... الولاة والنواب بالطرقات المصرية والبلاد الشامية»[٧٩]. ونص المرسوم صراحة على استمرار أوضاعهم على جاري العادة المستمرة[٨٠]، التي اكتسبوها في الفترات السابقة، كما حذر المرسوم بالتعرض إليهم « ومنع من يتعَرض لهم في الطرقات بأذية ومنع من يقصد ضررهم»[٨١].

وفي ضوء ما سبق، يتضح أن الهُدَن والمعاهدات السياسية والتجارية المُبرمة بين سلاطين المماليك البحرية وبين الإمارات الصليبية والجمهوريات والممالك الأوربية كانت بمثابة الراعي الرئيس لحركة الحُجَّاج والتُّجَّار الفِرنْج القادمين لزيارة الأراضي المقدسة في تلك الفترة، حيث كفلت تأمينهم على أرواحهم وممتلكاتهم، كما أعطت امتيازات وتسهيلات كبيرة لهم، وكان الهدف من منح الامتيازات للتُّجَّار هو تحقيق العائد المادي لنمو ورخاء البلاد اقتصاديًا.

كما يتبيّن حرص السلطات المملوكية مُتمثلة في السُّلْطان الأشْرَف شَعْبان على إزالة الأضرار التي لحقت بالتُّجَّار والحجاج القادمين لزيارة الأماكن الدينية بالقُدْس الشريف، الذين تعرضوا للمضايقات والأذى، ونقصد بذلك فرض الإتاوات المالية التي كانت يجبيها موظفو السُّلْطان سواء التراجمة أو الخفراء، وسوء معاملتهم لهم، أو حتى من الأعمال العدائية التي كان يحدثها العرب سواء في مدينة القُدْس الشريف أو في الطرق والمسالك الموصلة إليها في ميناء يافا والرملة وغزة وغير ذلك، وهو ما يُعبر عن حرص السُّلْطان على حرية حركة الحج إلى القُدْس الشريف، وإعطاء صورة طيبة لدى الغرب الأوربي حول سماحة الإسلام تجاه غير المسلمين، وأحقية المسلمين في رعاية وحماية هذه الأماكن، والتأكيد على أن الحرية الدينية في القُدْس الشريف لكل الأديان.

(٧٨) مرسوم السُّلْطان الأشْرَف شَعْبان رقم ١سطر٩-١٠.

(٧٩) مرسوم السُّلْطان الأشْرَف شَعْبان رقم ١سطر٢، ٥-٦.

(٨٠) مرسوم السُّلْطان الأشْرَف شَعْبان رقم ١سطر١٣.

(٨١) مرسوم السُّلْطان الأشْرَف شَعْبان رقم ١سطر١٤.

مرسوم السُّلْطان الأشرف شعبان

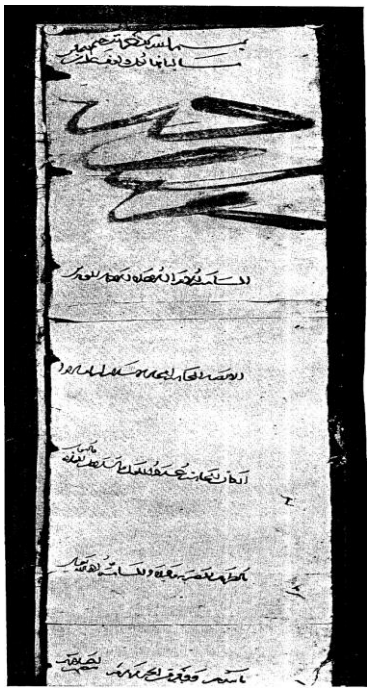

المرسوم سطر ١–٧

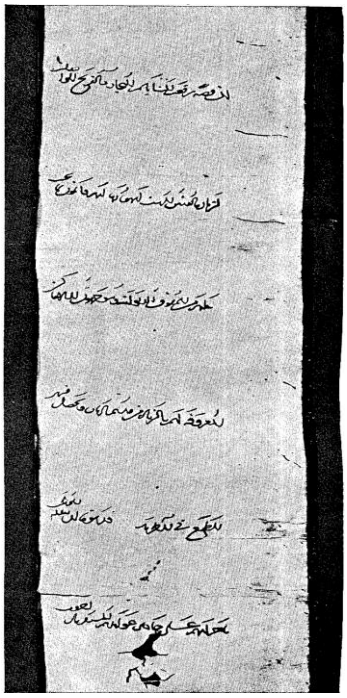

المرسوم سطر٨–١٣

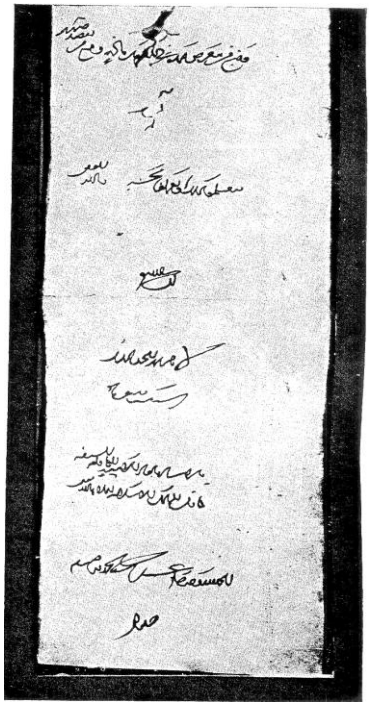

المرسوم سطر١٤–٢٢

المصادروالمراجع

أولا : المصادر:

-ابن بطوطة(شمس الدِّين أبي عبد الله محمد بن عبد الله اللواتي الطنجي، ت٧٧٩هـ/١٣٧٧م):

-تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، تحقيق عبد الهادي التازي، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية سلسلة التراث، الرباط، ١٩٩٧م.

- ابن تَغْري برْدِي(جمال الدين أبو المحاسن يُوسُف بن تَغْري برْدي الأتابكي، ت٨٧٤هـ/١٤٧٠م):

-الدَّليلُ الشَّافي على المنهل الصَّافي، حَقَّقَه وَقدَّم له فهيم محمد شلتوت، مركز تحقيق التراث، دار الكتُب وَالوَثَائق القَوميَّة، القاهرة، ١٩٩٨م.

- ابن حَجَر(شِهَاب الدِّين أبو الفضل أحمد بن علي العَسْقَلاني، ت٨٥٢هـ/١٤٤٩م):

-الدُّرر الكامِنَة في أعْيان المِئَة الثَّامنة، تصحيح سالم الكرنكوي، دار الجيل ، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

- السحماوي(شمس الدِّين محمد السحماوي، ت ٨٦٨هـ/١٤٦٤م):

-الثغر الباسم في صناعة الكاتب والكاتم، دراسة وتحقيق، أشرف محمد أنس، مراجعة حسين

نصَّـار، مركـز تحقيـق التـراث، دَار الكُتـب وَالوَثَائِق القَوميَّة، القَاهرة، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.
– ابـن شَـاهين(غَرْس الـدِّين خليـل بـن شَـاهين الظَّاهري، ت٨٧٣هـ/١٤٦٨م):
– زُبْدَة كَشْف الممالك وبيان الطُّرق والمسالك، تَحقيـق عُمَـر عَبـد السَّـلام تَـدْمُري، المكتَبَـة العَصريَّة، صَيدا–بيروت،١٤٣٢م/٢٠١١م.
ابـن شـداد(عـز الـدين محمد بـن علـي بـن إبـراهيم، ت٦٨٤هـ/١٢٨٥م):
– تـاريخ الملـك الظـاهر، تحقيـق أحمـد حطـيط، سلسـلة الـذخائر– رقـم(١٩٠)، الهيئـة العامـة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٩م.
ابن عبد الظَّاهر: (محـي الـدِّين عبـد الله بن رشيد الـدِّين عبـد الظَّـاهر بـن نَشْـوان السَّـعدي، ت٦٩٢هـ/١٢٩٣م):
– ابـن عبـد الظَّـاهر: الألْطـاف الخَفِيَّـة مـن السَّـيرة الشَّـريفَة الأشْـرَفية الملكيَّـة الأشْـرَفيَّة، نَشـرَها موبرج Axel Moberg، ليبسك،١٩٠٢م.
– العَبْدَرِي(أبي عبد الله محمد بن محمد بن علي، ت بعد سنة ٧٠٠هـ/١٣٠٠م) :
– رِحلـة العَبْـدَرِي، حَققَهـا وَقَـدَّمَ لهَـا علـي إبـراهيم كـردي، الطبعـة الثانيـة، دار سـعد الـدِّين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٥م.
– الحنبلي:(أبو اليمن مجير الدين العليمي، ت ٩٢٨هـ/١٥٢٢م):
– الأنُس الجَليل بتاريخ القُدْس والخَليل، جزءان، المكتبة الحيدرية، النجف،١٩٦٨م.
– ابنُ الفُرَات(نَاصِر الديَّن محمَّد بن عَبْدِ الرَّحيم بن علي الحنَفي، ت٨٠٧هـ/١٤٠٥م):
– تـاريخ الـدُّوَلِ والمُلـوك، الجـزء السـابع، حَقَّقَـه وَضـبَط نصَّـه قسـطنطين زريـق، الجامعـة الأمريكية، بيروت، ١٩٤٢م.
– ابن فَضْل الله العُمَري(شـهاب الدِّين أحمد بن يحى، المتوفَّى سنة ٧٤٩هـ/١٣٤٩م):
–التَّعْريف بالمُصْطَلَح الشَّريف، تحقيق محمد حسَين شـمس الـديِّن، الطبعـة الأولـى، دار الكتـب العلمية، بيروت، ١٩٨٨م.
– ابن قاضي شهبة(تقي الدِّين أبي بَكر بن أحمد الأسدي الدِّمَشْقي (ت ٨٥١هـ/ ١٤٤٨م):
– تاريخ ابن قاضي شهبَة، الجزء الثاني والثالث، حَققَه عدنان دَرويش، المعَهَد العلمي الفِرنسي للدِّراسات العَرَبيَّة، دِمَشْق، ١٩٧٧، ١٩٩٤م.
– القَلْقَشَـنْدي(أبو العبـاس أحمـد بـن علـى، ت ٨٢١هـ/ ١٤١٨م):
– صُـبْح الأعْشَـى فـي صِـنَاعة الإنْشـا، سلسـلة الـذخائر، الهيئـة العامـة لقصـور الثقافـة، القاهرة، ٢٠٠٤ – ٢٠٠٦م.
– المَقْريزي(تقـي الـدِّين أحمـد بـن علـي بـن عبـد القادر، ت ٨٤٥هـ/ ١٤٤٢م):

- السُّلُوك لمَعْرِفَة دُوَلِ المُلوك، ج١-٢(٦أقسام)، تحقيق محمد مصطفى زيادة، الطبعة الثالثة، مركز تحقيق التراث، دَار الكُتب وَالوَثَائِق القَوميَّة، القَاهرة،١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦-٢٠٠٧م.

-المَواعِظُ وَالاعتِبارُ في ذِكرِ الخطَطِ وَالآثَارِ، قَابَلَهُ بِأُصُولِهِ وَأَعَدَّهُ لِلنَّشرِ أَيمَن فُؤاد سَيِّد، الطبعة الثانية، مُؤَسَّسَةُ الفُرقَانِ للتُّراثِ الإسلاَمي، لندن، ٢٠١٣م.

- ابن نَاظر الجيش:(تقي الدِّين عبد الرحمن بن محمد التميمي الحَلبي، ت٧٨٦هـ/١٣٨٤م):

- تثقيف التَّعْريف بالمصطلح الشريف، تحقيق رودلف فَسَلِي، المعهد الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، ١٩٧٦م.

- ياقُوت الحَمَوي:(شهاب الدِّين أبو عبد الله ياقُوت بن عبدالله، ت ٦٢٦هـ/١٢٢٩م):

- معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ١٩٧٧م.

ثانيًا: المصادر المعربة:

جورجو غوتشي: رحلة إلى المشرق العربي أواخر القرن الرابع عشر الميلادي، ترجمة شيرين إيبش، تحرير وتعليق أحمد إيبش، الطبعة الأولى، سلسلة رواد المشرق العربي، دار الكتب الوطنية، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، المجمع الثقافي، الإمارات العربية المتحدة،٢٠١٠م.

فريسكو بالدي: رحلة إلى الأراضي المقدسة، في كتاب: « رحلات إلى الأراضي المقدّسة أواخر القرن الرابع عشر الميلادي، للرحّالين الإيطاليين ليوناردو فريسكو بالدي وسيمونه سيغولي»، ترجمة شيرين إيبش تحرير وتعليق أحمد إيبش، الطبعة الأولى، هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، دار الكتب الوطنية، ٢٠١٠م.

ثالثًا: المراجع العربية والمترجمة:

إبراهيم سعيد فهيم: حركة الحج الأوربي إلى الأماكن المقدسة في الشرق الأدنى الإسلامي(١٢٩١-١٥١٧/٦٩٠-٩٢٣هـ)، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٨م.

إلياهو آشتور: التاريخ الاقتصادي والاجتماعي في الشرق الأوسط في العصور الوسطى، ترجمة عبد الهادي عبلة، مراجعة أحمد غسان سبانو، دار قتيبة، دمشق، ١٩٨٥م.

أحمد السيد دراج: المماليك والفِرنْج في القرن التاسع الهجري- الخامس عشر الميلادي، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٦١م.

وثائق دير صِهيون بالقُدْس الشريف، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،١٩٦٨م.

أحمد حطيط: «المدلول التاريخي لنصوص الُهدَن المعقودة بين المماليك والفِرنْج: هُدْنة

عَكَّا(٦٨٢هـ/١٢٨٣م) أنموذجًا»، بحث منشور في كتاب: قضايا من تاريخ المماليك السياسي والحضاري(٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م)، الطبعة الأولى، الفرات للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٣م. ص٧٧-٩٧.

الحج الأوربي إلى النَّاصِرة في اتفاقيات الهُدَن المعقودة بين المسلمين والفِرنْج» بحث منشور في كتاب: قضايا من تاريخ المماليك السياسي والحضاري(٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م)، الطبعة الأولى، الفرات للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٣م. ص٩٨-١١٤.

حسن الباشا: الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٦م.

دونالد ب. ليتل: القُدْس تحت حكم الأيوبيين والمماليك»، بحث منشور في كتاب: القُدْس في التاريخ، حَرَّر الطَّبعة الانجليزية وَتَرجمها د. كامل جميل العسلي، سلسلة إصدارات: احتفالية الأردن بالقُدْس عاصمة للثقافة العربية، منشورات وزارة الثقافة، عمّان، ٢٠٠٩م.

رأفت النبراوي: السكة الإسلامية في مصر عصر دولة المماليك الجراكسة، الطبعة الأولى، مركز الحضارة العربية والنشر، القاهرة، ١٩٩٣م.

سعيد عاشور:«الحصار الاقتصادي على مصر زمن الحروب الصليبية»، بحث منشور في كتاب: بحوث ودراسات في تاريخ العصور الوسطى، جامعة بيروت العربية، ١٩٧٧م.

عفاف سيد صبره: العلاقات بين الشرق والغرب، علاقة البندقية بمصر والشام في الفترة من ١١٠٠-١٤٠٠م، دار النهضة العربية القاهرة، ١٩٨٣م.

عادل زيتون: العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب في العصور الوسطى، الطبعة الأولى، دار دمشق للطباعة والنشر، دمشق، ١٩٨٠م.

عارف العارف: المسيحية في القُدْس، سلسلة إصدارات: احتفالية الأردن بالقُدْس عاصمة للثقافة العربية، منشورات وزارة الثقافة، عمّان، ٢٠٠٩م.

عبد اللطيف إبراهيم: « دراسة في الوثائق العربية في العصور الوسطى»، مجلة جامعة أم درمان، العدد الأول، ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م.

علي السيد علي: القُدْس في العصر المملوكي، الطبعة الأولى، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٦م.

محمد فتحي الزامل: الحصار الاقتصادي على مصر أواخر العصور الوسطى(١٢٩١-١٥١٧م)، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٩م.

محمد عبد الله عنان: «العلائق الدبلوماسية بين القاهرة والممالك الأسبانية النصرانية في العصر المملوكي»، بحث منشور في كتاب: أبحاث الندوة الدّولية لتاريخ القَاهرة، الجزء الثالث، مارس- إبريل، القاهرة، ١٩٦٩م.

محمد محمد أمين: «معاهدة تجارية بين مصر والبندقية من عصر السُّلْطان المؤيد شيخ دراسة في العلاقات الاقتصادية بين مصر والبندقية في أوائل القرن التاسع الهجري- الخامس عشر الميلادي»، بحث منشور في كتاب: مصر وعالم البحر المتوسط، إشراف رؤوف عباس، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٦م.

محمد محمود النشار: علاقة مَمْلكتي قشتاله وأراجون بسلطنة المماليك(٦٥٨-٧٤١هـ/١٢٦٠-١٢٤١م)، الطبعة الأولى، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ١٩٩٧م، ص٩٦-١٠٨.

محمود زايد: «رحلة برتراندون دي لا بروكيير إلى فلسطين وَلبنان وسورية»، مجلة الأبحاث، السنة الخامسة عشر- الجزء الثالث، الجامعة الأمريكية، بيروت، أيلول ١٩٦٢م.

مصطفى الدباغ: بلادنا فلسطين، دار الهدى، كفر قرع، ١٩٩١م.

نعيم زكي فهمي: طرق التجارة الدّولية ومحطاتها بين الشرق والغرب (أواخر العصور الوسطى)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣م.

وليام هايد: تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى، ترجمة أحمد محمد رضا، مراجعة عز الدِّين فوده، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤م.

رابعًا: المصادر والمراجع الأجنبية:

Bertrandon de la Broquière: Le voyage d'Outremer De Bertrandon de la Brocquière ; publié et annoté par Charles Schefer, Paris , Ernest Leroux, 1892 .

Ernst Hans: Die mamlukischen Sultansurkunden des Sinai-Klosters, Otto Harrassowitz, Wiesbaden,1960.

Niccolo of Poggibonsi: A Voyage Beyond the Seas: (1346-1350) translated by T. Bellorini and E. Hoade, Franciscan Trinting Press, Jerusalem, 1945.

Norberto Risani: Documenti e firmani dei sultani

che occuparono il trono d'Egitto, dal 1363-1496 dati ai francescani concedendo esenzioni e privilegi, Gerusalemme: Franciscan Printing Press, Jerusalem, 1931.